



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن نشر صور وأسماء متهمين

30 أبريل 2016

رصدت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قيام إدارة الإعلام بوزارة الداخلية عبر موقعها الرسمي وحسابها في شبكة التواصل الاجتماعي (تويتر)، وبعض الصحف المحلية اليومية بنشر أسماء وصور مواطنين متهمين بارتكاب الجريمة النكراء التي وقعت في قرية كراباباد وأسفرت عن استشهاد رجل أمن وإصابة آخرين أثناء قيامهم بواجبهم الوظيفي.

وإذ تقدر المؤسسة الوطنية الظروف الدقيقة التي يعمل فيها رجال وزارة الداخلية لحماية الأمن والاستقرار والحفاظ على السلم الأهلي ومنع ترويع الأمنيين من المواطنين والمقيمين، وفي الوقت الذي تستنكر فيه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الاعتداء الأثم وغير المبرر الذي أودى بحياة شهيد الواجب الشرطي محمد تنوير، فإن المؤسسة الوطنية تعرب عن أسفها لقيام الجهات المعنية لعدم مراعاة نص الفقرة (ج) من المادة (20) من الدستور والتي تنص على أن "المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقاً للقانون". وما يمليه تعهد الملكة بالالتزام بالإعلان العالي لحقوق الإنسان والذي تنص المادة (11) منه على أن "كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه"، والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تنص الفقرة (2) من المادة (14) منه على أن: "من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئاً إلى أن يثبت عليه الجرم قانوناً".

من هذا المنطلق فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تجدد رفضها القاطع لنشر صور المتهمين الموقوفين قبل صدور حكم نهائي بات من أعلى محكمة في النظام القضائي في مملكة البحرين، وتهيب المؤسسة الوطنية بالجهات الرسمية كافة مراعاة تعهدات الملكة جراء تصديقها على المعاهدات الدولية ذات الصلة، كما تتمنى على جميع الصحف المحلية مراعاة تلك الالتزامات والامتناع عن نشر الأسماء والصور لمتهمين لم يصدر القضاء حكماً نهائياً باتاً بحقهم.